الأمم المتحدة

E/2012/NGO/120

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة

بيان مقدم من شبكة النساء، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

150612 150612 12-31442 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

من أجل تعزيز القيادات المحلية وتمكينها سياسيا بما يحقق الأهداف الإنمائية للألفية

استهلت منظمتنا برنامجا بحثيا كانت وضعته منذ أكثر من خمسة سنوات، ويعزى الفضل في استهلاله إلى المشاركة النشطة لعضواتنا في غرب أفريقيا، وإلى التضحيات الجسام التي تجشمها هيكلنا هذا، من أجل زيادة تمكينهن السياسي وإفساح المجال أمامهن لإطلاق قدراتهن الإبداعية. فتمكين المرأة الأفريقية عمل شاق يتطلب قدرا من الإلمام بشواغل المرأة، ويتطلب بخاصة دراية مهنية في هذا المجال.

فعناصرنا القيادية تتلقى تدريبا يؤهلها لأن تكون سفيرة لحقوق الإنسان ولأن تشرع بدورها في تدريب غيرها في مجال حقوق الإنسان. ففيما يتعلق بالحالة الأولى، تشجع قياداتنا الحوار السياسي فيما بين الفئات، وذلك في إطار نهج يشرك نساء المناطق الريفية وشبه الحضرية الأخريات المستفيدات بالبرنامج، ويعهد إليهن فيه بمسؤوليات. وفيما يتعلق بالحالة الثانية، تتولى قياداتنا توسيع دائرة إشعاع برامجنا وتوفير مقومات استمرارها، وذلك بالعمل لصالح المجتمعات المحلية المعزولة التي تجد صعوبة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والمواد الغذائية.

ثم إن قياداتنا تتلقى تدريبا على سبل تعزيز النمو والتنمية في أشدّ المناطق تضررا من الفقر وانعدام خدمات الصرف الصحي والحصول على الموارد الحيوية. وهي تحرص في تقديم تلك الخدمات إلى الأشخاص المعنيين، على احترام إيقاع حياتهم وسلامتهم وقيمهم وعلى تقديمها إلى أضعف الفئات السكانية على نحو قوامه تكريس الديمقراطية والامتثال للقانون.

وبالتوازي مع ذلك، تتلقى قياداتنا التوجيه من برنامج تدريبي على المسائل المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتضمن ثمانية نهج تقوم على الممارسات المتبعة لبلوغ ثمانية من الأهداف الإنمائية للألفية وإطارها العام. وفي المقابل، تعدّ القيادات لنا تقارير عن التقدم المحرز بدأ الآن وكلاء الجمعيات يلحون في طلبها.

وبصرف النظر عن هذه الضغوط، فإن ما نؤكد عليه هنا، هو أوجه التعاون الثنائي التي تصب في خانة تحالفات اقتصادية بين جمعيات من الشمال وأخرى من الجنوب. فهذا أمر يحد من هامش تحرك مجموعاتنا واستقلالية عملها، ويحد من أنشطتها التي تدعو إليها برامجنا، أي إيجاد العمل اللائق الذي يحفظ للإنسان كرامته. فهذه الممارسات تصاحبها تصورات وأفكار نمطية تضيق آفاق تقدمنا وتتعامل مع المرأة على أنها مجرد ممثلة لجمعيات. والخطر إنما يكمن في احتمال أن تقود هذه الممارسات في نهاية المطاف، إلى عدم تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان، وإلى تفاقم أعمال العنف التي يعاني منها النساء العضوات في منظمتنا.

ونحن نودّ أن يدرج في جدول الأعمال بند يتحدث عن أهمية أن تكون هناك في المراحل التمهيدية من هذه المشاريع تدابير وقائية تنص على سبيل المثال على احترام الحق في التنمية، أو حقوق المرأة الريفية لكي لا تضيع كل الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية بوجه خاص، ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الدولية، بوجه أعم، والتي لا تدخر جهدا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق نتائج لفائدة المناطق.